الآثار الاقتصادية لسياسة منظمة التجارة العالمية على الدول العربية

سعد صالح عيسى، إبراهيم عبدالله جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق
saad_alissa2001@yahoo.com

معلومات البحث

أستلم:2013.07.06
المراجعة:2013.07.13
النشر:2013.08.01

Printed ISSN: 2314-7113
On-Line ISSN: 2231-8968

الملخص

تعتبر التجارة الخارجية من الأنشطة الاقتصادية الحيوية المهمة والمؤثرة في قوة الدولة ووزنها السياسي, ومن خلالها تستطيع الدولة ان تتعرف على العالم الخارجي وأن تبني علاقات اقتصادية تمكنها من بناء قوتها وتعطيها مكانتها الدولية , وبما ان منظمة التجارة العالمية هي المحرك الاساسي للتجارة الخارجية فقد اثارت ردود فعل متباينة حول السياسة التي تسير بها التجارة الخارجية ؛هل ستعزز من هيمنة الدول المتقدمة على التجارة الخارجية ؟ ام ستكون سبباً في تحفيز الدول النامية على تطوير اقتصاداتها ؟. ومن هنا فقد استهدف البحث التعرف على سياسة منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على الدول العربية, ومن اجل ذلك اعتمد الباحثان اسلوب التحليل النظري والتحليل الاحصائي الوصفي بالاعتماد على بعض مؤشرات القطاع الصناعي والزراعي والخدمي في الدول المتقدمة والدول العربية , وتوصل الباحثان الى بعض الاستنتاجات منها ان تأثير سياسة منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء يختلف من دولة لأخرى اعتمادا على درجة تقدمها الاقتصادي ومن قطاع لأخر داخل الدول اعتمادا على درجة تطور هذا القطاع قياسا بالقطاعات الاخرى.

1.المقدمة

ان تأسيس منظمة التجارة العالمية يعتبر من ابرز التطورات التي شهدها العالم على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي , واحد العوامل التي غيرت ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط العلاقات

والمصالح التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة في إطار حضاري جديد , كما ان تأسيس منظمة التجارة العالمية أثارة ردود افعال متضاربة لدى الرأي العام الدولي , ففي الوقت الذي أكد مؤيدو هذه المنظمة على ضرورة انضمام الدول الى المنظمة للاستفادة من مزاياها , أكد البعض الآخر على تحديات هذه المنظمة كونها تبقي الدولة النامية تحت سيطرة الدول المتقدمة . ومن هنا يهدف البحث الى بيان السياسة التي تعمل بها منظمة التجارة العالمية والمتمثلة بأهدافها ومبادئها وهل ان هذه السياسة موجهه لخدمة البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية والتي من ضمنها البلدان العربية موضوع البحث.

1.1 نشأة منظمة التجارة العالمية WTO

على الرغم من ان منظمة التجارة العالمية تم انشائها في كانون الثاني عام 1995الا ان جذورها التاريخية تعود الى العام 1945 عندما ظهرت فكرة انشائها من قبل الولايات المتحدة الامريكية قبل قيام الجات, حيث اقرت الحكومة الامريكية آنذاك مشروعا لإنشاء منظمة تجارية دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير , ولكن الكونجرس الامريكي رفض المصادقة على هذا المشروع في بداية الخمسينات من القرن الماضي خوفا من الحاق الضرر في الصناعات الوطنية الامريكية كون منظمة التجارة العالمية تهدف الى تحرير التجارة الدولية. وبالتالي تم وأد الاتفاقية في مهدها قبل ان ترى النور , وتم ابدالها بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة التي نشأت من خلال المفاوضات التي دعت لها الولايات المتحد الامريكية في جنيف في العام 1947, وقد اعتبرت هذه الاتفاقية كبديل مؤقت لحين انشاء منظمة التجارة العالمية (ابوشرار,443,2010).

ونتيجة للتطورات والتغيرات التي حدثت في العالم خلال مده الثمانينات والنصف الاول من التسعينات من القرن الماضي فقد برزت الحاجة من جديد لإنشاء منظمة التجارة العالمية وبدأت المطالبة بأحياء هذه الفكرة خلال جولة اوروجواي التي بدأت عام 1986 وبعد مناقشتها والاتفاق عليها تم الاعلان عنها في اتفاقيات جولة الاوروجواي في مراكش في المغرب عام 1994 لتباشر عملها في اوائل كانون الثاني عام 1995 ولتظهر الى الوجود بعد حوالي 50 عاماً من فكرة انشائها. وقد اصبحت منظمة التجارة العالمية من المنظمات المستقلة اداريا وماليا بمعنى انها ليست تابعة للأمم المتحدة وهي على مستوى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير. كما يمكن القول ان منظمة التجارة العالمية هي ((منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد,على ادارة واقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية))(عبدالحميد,)176,2005).

اما الصرن فيرى ان منظمة التجارة العالمية هي ((اطار للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والاحكام المتفق عليها))(الصرن , 35,2001).

(ويرى لاداس ان منظمة التجارة العالمية هي ((مجوعة من القواعد التي يجب على الحكومات اتباعها في صياغة سياساتها وممارساتها في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية))(لاداس,33,2006.(

ويرى اخرون ان منظمة التجارة العالمية هي ((المنظمة العالمية الوحيدة التي من حقها معالجة, والتعامل مع قواعد التجارة بين الامم. فالمنظمة تستند على الاتفاقات التي تم التفاوض والتوقيع عليها من قبل غالبية الدول المتاجرة وتم التصديق عليها داخليا من قبل برلماناتها الوطنية))(السلام,236,2011).

في حين يرى بعض الكتاب ان منظمة التجارة العالمية هي ((احدى المنظمات الدولية التي تم انشائها عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهده تأسيسية تلزم الدول المنضمة اليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية مثل اجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل مجال التجارة او القيود والرقابة على الجودة ورفع القيود الجمركية والحماية التي تقدمها الدول لصناعاتها وتطبيق قوانين الملكية الفكرية, وتعتبر هذه المنظمة هي الوريث القانوني لاتفاقيات الجات))(اللقماني,20,2003).

ويرى اخرون ان منظمة التجارة العالمية ((هي مجموعة من الاجهزة والهيئات الدائمة–وهذا ما يميزها عن المؤتمرات الدبلوماسية–تتفق مجموعة من الدول على انشائها بموجب اتفاقيات دولية ,وتمنحها مجموعة من الصلاحيات اللازمة للأشراف على بعض شؤونها المشتركة والعمل على توثيق اواصر التعاون والتقارب فيما بينها))(حمشي,25,2003.(

وتتمتع منظمة التجارة العالمية بميزتين اساسيتين تميزها عن باقي المنظمات الدولية , فهي تعتبر من جهة منظمة عالمية , وهذا لا يدل فقط على تمتعها بعضوية اغلب الدول في العالم , بل يدل كذلك على ان عضوية المنظمة مفتوحة الى جانب الدول للاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة . ومن جهة اخرى تشرف المنظمة على عمليات تفاوض غير منتهية تهدف الى مزيد من تحرير التجارة العالمية على عكس باقي المنظمات الدولية التي تكتفي بالأشراف على الاتفاقيات التي صاغتها الدول الاعضاء قبل تأسيسها .

ويضاف الى ماورد اعتبار هذه المنظمة بمثابة المحكمة الدولية التي تلجأ اليها الدول الاعضاء لتسوية النزاعات التجارية التي تحدث بينها وتشكل اطارا للأشراف على تجارة السلع (باستثناء البترول) والمقدرة بحوالي 90% من جملة التجارة العالمية وبذلك تكون هذه المنظمة بمثابة الاطار القانوني لمنظومة التجارة متعددة الاطراف وتقوم بالأشراف على كيفية صياغة وتطبيق اللوائح والتشريعات الخاصة بتجارة الدول الاعضاء.

2.1 الجولات التفاوضية التي سبقت الاعلان عن منظمة التجارة العالمية(WTO)

ان ابرام الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة , هو لتحقيق قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية , لذلك كان من الضروري تحقيقا لهذا الهدف اجراء سلسلة من المفاوضات على شكل جولات متعاقبة , تشارك فيها دول الاعضاء في الاتفاقية لغرض توسيع نطاق المشاركة و حجم التنازلات الجمركية المتبادلة بين الاطراف الاعضاء في

الجات . ومن اجل ذلك اجريت ثمان جولات للمفاوضات متعددة الاطراف ابتداء من جولة جنيف 1947م وانتهاء بجولة الاوروجواي 1986 والتي اسفرت عن الاعلان عن منظمة التجارة العالمية , حيث يمكن استعراض هذه الجولات من خلال الجدول (1) و كالاتي.

مفاوضات جولة جنيف سنة 1947

جرت المفاوضات في مدينة جنيف (سويسرا) في تشرين الاول عام 1947 م بمشاركة 23 دولة , وكان من ابرز نتائجها توصل المتفاوضين لاتفاق يخفض التعريفات الجمركية على سلع و منتجات صناعية وردت في (20) جدول للتعريفات تضمنت حوالي (45) الف سلعة بنسبة تخفيض تقدر بحوالي 35% من قيمتها في العام 1947 , و بلغت قيمة التجارة الدولية التي طبقت عليها هذه التخفيضات ما يعادل (10)بليون دولار امريكي , وهو ما يشكل في حينها ثلثي واردات الاطراف الاعضاء في الجات , و ما يقرب من نصف مجموع واردات العالم (لطفي , 2007 , 7).

مفاوضات جولة انسي سنة 1949

تم عقد الجولة الثانية في مدينة انسي (فرنسا) عام 1949 بمشاركة 13 دولة خلال شهرنيسان,وكان من ابرز نتائج جولة انسي هو تخفيض (5) الاف تعريفة جمركية جديدة . ويؤثر لجولة جنيف 1947 , وجولة انسي 1949 , نجاحهما في الحصول على أكبر تخفيضات للتعريفة الجمركية في تاريخ مفاوضات الجات و التي وصلت الى ما يقارب من 50% من قيمتها قبل ظهور الجات.(محمود,93,2007).

مفاوضات جولة توركواي1950–1951

جرت المفاوضات في مدينة توركواي (انكلترا) خلال المدة مابين نوفمبر 1950 الى ابريل 1951 بمشاركة (38) دولة من الاطراف المتعاقدة التي كانت تسيطر على حوالي 80% من التجارة العالمية , وكان من ابرز نتائج جولة توركواي , هو تخفيض (8700) تعريفة جمركية جديدة تخطت حوالي(58) الف صنف من اصناف المنتجات , وصلت نسبة التخفيض الى 25 % عما كانت عليه عام 1948 (التكريتي , 299 , 2010).

مفاوضات جولة جنيف 1952 – 1956

عقدت في جنيف (سويسرا) خلال الفترة مابين 18 يناير 1952 الى مايو 1956 , بمشاركة (26) دولة , وكسابقتها من الجولات ركزت جولة جنيف على تخفيض التعريفات الجمركية , وتم بالفعل التفاوض خلال هذه الجولة على تخفيض (1200) تعريفة جمركية تبلغ قيمتها بما يعادل (2,5) بليون دولار امريكي من المبادلات التجارية الدولية (العبيدي , 2010 , 148).

مفاوضات جولة ديلون 1960– 1961

عقدت في جنيف (سويسرا) خلال المدة مابين 1960 الى 1961 بمشاركة (26) دولة , وسميت جولة ديلون باسم وزير التجارة الامريكي دوجلاس ديلون صاحب الدور البارز في تحريك الجولات التفاوضية, والتنسيق بين الاطراف المتعاقدة , وتم بالفعل التوصل من خلال هذه الجولة الى تخفيض (4400) تعريفة جمركية لسلع صناعية تبلغ قيمتها (4,9) مليار دولار امريكي (الخطيب , 75 , 2010).

مفاوضات جولة كندي 1962 – 1967

عقدت في مدينة طوكيو (اليابان) مابين عام 1962 الى 1967 , بمشاركة (62) دولة , وتميزت جولة كندي والجولات التي تلتها عن الجولات التي سبقت جولة كندي باقتصار الاخيرة على مسألة التخفيضات الجمركية في حين تجاوزت جولة كندي والجولات التي تلتها مسألة التخفيضات الجمركية على حركة التجارة الدولية , وقد اضافت جولة كندي خفض متوسط التعريفات الجمركية بنسبة 50 % والتي تعادل (40) بليون دولار امريكي من حجم التجارة الدولية (الجبوري,5,2006).

مفاوضات جولة طوكيو 1973 – 1979

انطلقت الجولة من مدينة طوكيو (اليابان) في سبتمبر 1973 كمحاولة جادة لا صلاح النظام التجاري الدولي خلال التفاوضات متعددة الاطراف , واختتمت الجولة في جنيف في نوفمبر 1979 بمشاركة (102) دولة ثلثاها من الدول النامية . وقد اسفرت الجولة على تخفيض التعريفات بنسبة (4,7%) عما كانت عليه عام 1948, وتبلغ قيمة التخفيض الجمركي (300) بليون دولار امريكي من حجم التجارة الدولية (محمود , 123 , 2007).

جولة الاورجواي ونهاية الجات وتأسيس منظمة التجارة العالميةWTO1986 – 1994

استغرقت مفاوضات جولة اوروجواي اكثر من سبع سنوات اذ تم اعلان بداية الجولة في الاوروجواي عام 1986, وتم التوصل الى اتفاقيات مبدئية في نهاية عام 1993 , ووقع عليها ممثلو(117) دولة في مراكش في ربيع عام 1994 (شحاتة ,132,2007).

كما تعتبر جولة الاوروجواي اهم الجولات التجارية التي شهدتها (الجات) واطولها , اذ تمخضت عنها منظمة التجارة العالمية , كما تعد من اكثر المفاوضات التجارية متعددة الاطراف شمولا , وابعدها اثرا واوسعها نطاقا , اذ غطت معظم مجالات التجارة الدولية ,وقداختلفت عن الجولات التي سبقتها , اذ ان نتائجها يجب قبولها ككل او رفضها ككل اذ لا مجال للقبول الجزئي فيها , كما وقد تم خلال جولة الاوروجواي ولأول مرة في تاريخ الجات التفاوض حول تجارة السلع الزراعية , وتأثيراتها على القطاع الزراعي في الدول الاعضاء , فلم تتطرق الجولات السابقة الى

مشكلتي الحماية والدعم للقطاع الزراعي , على الرغم من اهمية القطاع الزراعي في التجارة الدولية وتحقيق الامن الغذائي , فقد استمر القطاع الزراعي يحظى بعدد من الاستثناءات , تتعلق باستخدام العوائق غير الجمركية , واستخدام الدعم المحلي ودعم الصادرات , مما ادى الى تشويه تجارة السلع الزراعية , ونشأ عن ذلك الكثير من المنازعات التجارية بين الدول , لاسيما بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي , كل ذلك ادى في النهاية الى وضع المنتجات الزراعية على قائمة المفاوضات في جولة الاوروجواي عام 1986 , من اجل العمل على تحرير التجارة في المنتوجات الزراعية . وقد شاركت الدول النامية في جولة الاوروجواي بشكل كبير وفعال نظرا لأهمية الموضوعات محل التفاوض بالنسبة لها مثل (السلع الزراعية , المنسوجات) . الا ان المفاوضات بهذا الخصوص اظهرت انقسامات حاده بين الدول المتقدمة والدول النامية , فالدول النامية كانت تسعى جاهدة لتركيز المفاوضات حول تحسين فرص وصول صادراتها الى اسواق الدول المتقدمة , واعادة صياغة قواعد الجات لتشمل المنسوجات وفتح الاسواق امام منتجاتها الاولية والزراعية والاسيوية . اما الدول المتقدمة , فقد اصرت على ربط موضوع تحسين وصول السلع الى اسواقها بالمزايا التي تقدمها الدول النامية , وخاصة تحرير تجارة الخدمات (دهش, 18 , 2010).

ومما سبق عرضه عن جولة اوروجواي يمكن استعراض ابرز نتائجها وكما يأتي : ((Kreinin,143,2006و(رجب,2009,6).

- انشاء منظمة التجارة العالمية , فهي تشمل بنية الجات وتوسيع نطاقها لتشمل التجارة في المنتجات الزراعية والخدمات والمنسوجات وحقوق الملكية الفكرية.
- تبسيط الية حل النزاعات بالنسبة للأقطار التي تجلب النزاعات لمنظمة التجارة العالمية من اجل اصدار الاحكام بدلا من حلها عن طريق الطرفين.
- خفض التعريفة بمعدل 40%, وخفض الدعم المقدم للصادرات الزراعية بنسبة 21. %
- التخلص من اجراءات الحماية , التي لا تشمل فقط الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية , وانما تشمل قيود غير مباشرة اهمها سياسات الدعم الحكومي للمنتجات الحكومية بوصفها احد عوائق تحرير التجارة العالمية
- ضم تجارة الخدمات واشكال التجارة غير السلعية لاتفاقات الجات ومن امثلة ذلك خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.
- خلق سوق لحقوق الملكية الفردية وبراءات الابتكار والاختراع واخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في اطار الجات.

- ايجاد اليه دائمة لاستعراض السياسات التجارية بشكل منظم لمراقبة النظام التجاري متعدد الاطراف والسياسات العامة التي تؤثر في هذا النظام للتأكد من تطبيق الاتفاقية الناتجة عن جولة اوروجواي وعدم معارضة السياسات التجارية لها.
- ادماج الاتفاقيات الجديدة التي لم تلغ الاتفاقات القديمة او تعديلها ضمن اطار التنظيمات لمنظمة التجارة العالمية.
- تحقيق اكبر قدر من مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي من خلال تمتع جميع الدول الاعضاء بحقوق متساوية في التصويت حيث خصصت صوت واحد لكل دولة دون النظر الى اوزانهم التجارية والاقتصادية بصورة عامة .

جدول (1) جولات الجات

تسلسل الجولة	مكان انعقاد الجولة	السنة	عدد المشتركين	نتائج الجولات	قيمة التجارة (بليون دولار)	عدد التعريفات المثبتة	نسبة خفض التعريفات
الأولى	جنيف	1947	23	التعريفات الجمركية	10	45000	%63
الثانية	أنيسي	1949	13	التعريفات الجمركية	-	5000	%63
الثالثة	توركواي	1950-1951	38	التعريفات الجمركية	-	8700	
الرابعة	جنيف 2	1952-1956	26	التعريفات الجمركية	2,5	1200	%63
الخامسة	ديلون	1960-1961	26	التعريفات الجمركية	4,9	4400	%63
السادسة	كنيدي	1962-1967	62	تعريفات + مكافحة الاغراق	40	-	%35-%50
السابعة	طوكيو	1973-1977	102	تعريفات + اجراءات غير جمركية اطار العلاقات التجارية	300	-	%33
الثامنة	اوروجواي	1986-1993	123	تعريفات جمركية + اجراءات جمركية + الزراعة + المنتجات والملابس + حماية حقوق الملكية + تنفيذ نظام الجات	-	-	%40

المصدر : – محمد عبيد محمود,منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية ,دار الكتب القانونية , مصر, 2007 .

– عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، 2006، دراسة الاثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 2 العدد4 .

3.1 اهداف منظمة التجارة العالميةWTO

يمكن القول ان كافة الاهداف التي تسعى منظمة التجارة العالمية الى تحقيقها تدور حول هدف رئيسي الا وهو تحرير الجارة العالمية أي تطبيق نظام حرية التجارة العالمية , ومن خلال هذا الاطار تسعى منظمة التجارة العالمية الى تحقيق الاهداف الاتية . (محمود 369,2007).

- رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع دول المنظمة وخاصة النامية التي تمثل 75% من جملة الاعضاء من خلال منح هذه الدول معاملة خاصة فتعطيها فترات سماح اطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة بالإضافة الى منحها مساعدات تقنية والتزامات اقل تشددا من غيرها وتعفى الدول الاقل نموا من بعض احكام منظمة التجارة العالمية.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم , ورفع مستوى الانتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد.
- زيادة الدخل القومي العالمي ورفع مستوى المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- تحقيق زيادة مطردة في الطاقات الانتاجية وخلق انماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة التعامل التجاري الدولي في السلع والخدمات.
- تفعيل الجهود الإيجابية لتأمين حصول البلدان النامية والاقل نموا على نصيب جيد في معدلات النمو المرتفعة للتجارة الدولية من اجل استخدام تلك العائدات في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.
- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد(عبدالحميد,95,2006).
- ازالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون تحويل التبادل التجاري.
- التأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية العالمية وتعزيز التجارة البينية بين الدول الاعضاء.(الخطيب ,79,2010).
- ويرى البعض ان هذه الاهداف هي اهداف معلنه لمنظمة التجارة العالمية حيث تكمن اهداف مخفية او استراتيجية ورائها تخفي دوافع انشائها ,اذ كان النظام الرأسمالي العالمي يعاني من ازمة التضخم الركودي وعليه

فأن منظمة التجارة العالمية تأتي كجزء من عملية ادارة الازمة التي تتولاها الولايات المتحدة الامريكية (الحيالي, 4,2006).

ومن اجل الخروج من هذه الازمه فأنه يتطلب تحقيق الاهداف الاتية:- (الجبوري,38,2007).

- فرض اقتصاد السوق كمنهج عالمي يتم تطبيقه على كافة اسواق الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- النفاذ الى الاسواق العالمية من خلال تحرير التجارة من القيود , وذلك من خلال الحد من سياسات الدعم للمنتجات المحليين والصادرات , وضمان الوصول للأسواق ومصادر الموارد الاولية.
- ضمان استمرار المواد الاولية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة من خلال ربط اقتصاديات البلدان النامية باقتصاديات البلدان المتقدمة.
- تشجيع حركة الانتاج ورؤوس الاموال والاستثمارات واخضاع العلاقات الاقتصادية الدولية لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات.
- اضعاف قوة الدول وابعادها عن أي مشاريع تنموية على خلاف اهداف التحرير من التبعية والاعتماد على الذات وتنويع القاعدة الانتاجية وذلك بالقضاء على القطاع العام .

4.1 مبادئ منظمة التجارة العالمية(WTO)

هناك مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات التجارية بين كافة الدول ضمن منظمة التجارة العالمية , يمكن اجمالها بالاتي(Kreinin,141,2006) -:و(الشعبي, 49,2004)

- **مبدأ شرط الدولة الاكثر رعاية**

يمثل هذا المبدأ الركيزة الاساسية التي تستند اليها منظمة التجارة العالمية في سعيها المستمر لإقامة نظام عالمي متعدد الاطراف للتجارة الدولية , ويعني هذا المبدأ عدم التمييز بين الدول الاعضاء كافة . فجميع المزايا والحقوق والاعفاءات التي تمنحها الدولة العضو لأي دول اخرى تسحب تلقائيا الى كافة الدول الاخرى الاعضاء دون مطالبة بذلك .

- **مبدأ شرط المعاملة الوطنية**

ويعني هذا المبدأ انه على الدول الاعضاء لمنظمة التجارة العالمية ان تعامل المنتج المستورد من الدول الاعضاء الاخرى نفس المعاملة السارية على المنتجات المحلية المماثلة فيما يتعلق بالتنظيمات والرسوم

- **مبدا الغاء القيود الجمركية**

ويعني الغاء الحواجز التجارية وفي مقدمتها الرسوم الجمركية والقيود الكمية لضمان انسيابية حركة الصادرات والواردات بين الدول الاعضاء .

- **مبدأ الشفافية**

يعتبر من المبادئ التي اقرتها منظمة التجارة العالمية لترسيخ حرية التجارة الدولية , وانطلاقا من هذا المبدأ فانه على الدول الاعضاء نشر المعلومات الخاصة بالقوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تؤثر على التجارة الدولية , كما يعتبر مبدا الشفافية كموجه للدول في معاملاتها التجارية في اتخاذ القرارات الحكومية في الامور المتعلقة بالسياسات التجارية سواءً بالنسبة لاقتصاديات الاعضاء او للنظام التجاري متعدد الاطراف.

- **مبدا المفاوضات التجارية**

وتعني التشاور بين الدول الاعضاء على اساس المساواة وفقا للمفاوضات بحيث يتم اللجوء الى المنظمة لإجراء تسوية عادلة سواء كانت دول متقدمة ام دولا نامية اذا شعرت باي اعتداء على حقوقها طبقا لأحكام المنظمة . وهكذا تكون المنظمة هي المرجع والاطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الاحكام او تسوية المنازعات فضلا عن التفاوض المستمر في اطار المنظمة من اجل الوصول لتحرير كامل للتجارة الدولية.

- **مبدا مكافحة الاغراق والدعم**

يستخدم هذا المبدأ لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة , من خلال وضع حد لقيام دولة معينةبإغراق سوق دولة اخرى عن طريق بيع سلعة معينه في اسواق التصدير بسعر اقل من السعر الذي تباع فيه في اسواقها الداخلية, فضلا عن منع اعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة لقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض .

- **مبدا المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية**

يعتبر هذا المبدأ امرا مستحدثا في الاطار التجاري بين الدول النامية والدول المتقدمة الذي تضمنته منظمة التجارة العالمية ومضمون هذا المبدأ يدور حول منح الدول النامية علاقات ومزايا تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة, وهذه المزايا تكون على مستويات التعريفة الجمركية وعلى درجة التزام الدول النامية بالقواعد او بتوقيت تنفيذها وذلك لإتاحة درجة اعلى من المرونة , كما تلتزم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات والاعانات الفنية اللازمة وتدريب المسؤولين على كيفية فهم وتنفيذ قواعد المنظمة.

ويمكن تقسيم المزايا والمنح المقدمة من قبل منظمة التجارة العالمية للدول النامية الى ثلاث مجموعات وكالاتي:- (الخطيب ,81,2010).

-المجموعة الاولى: احكام تلتزم من خلالها الدول الاعضاء بتسهيل نفاذ صادرات الدول النامية والاقل نموا الى اسواق الدول المتقدمة.

-المجموعة الثانية : السماح للبلدان النامية والاقل نموا بالمرونة في تنفيذ القواعد او بتوقيتاتها.

-المجموعة الثالثة: احكام تتعلق بتقديم الدعم الفني للدول النامية والاقل نموا من جانب منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية لتمكين هذه الدول على تطوير قدراتها المؤسسية والقانونية بحيث تؤهلها على تنفيذ احكام منظمة التجارة العالمية.

5.1 اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

- **اتفاقيات التجارة في السلع الزراعية**

يعتبر اتفاق التجارة في السلع الزراعية خطوة كبيرة على طريق تحرير التجارة في السلع الزراعية وازالة كافة الحواجز والتشوهات التجارية التي سادت التجارة في المنتجات الزراعية بسبب النزاعات التي حدثت بين الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية والمصدرين الزراعيين في باقي الدول الاخرى وقد كانت الخلافات بشان دعم المزارعين الاوربيين في هذا القطاع , بينما كانت الدول النامية خارج هذه النزاعات . وتعتبر اتفاقية الزراعة لجولة الاوروجواي اولى الخطوات الجديدة نحو تحقيق المنافسة الدولية للسلع الزراعة بالاعتماد على ثلاثة محاور وكالاتي-:

أ-النفاذ الى الاسواق : يهدف هذا المحور الى جعل اجراءات الدخول الى الاسواق الزراعية شفافة وواضحة واكثر تنافسية , ومن اجل ذلك فقد نص اتفاق الزراعة على تحويل القيود غير التعريفية المطبقة على الزراعة الى قيود تعريفية (جمركية) وتثبيتها , ثم تخفيضها مع التعهد بعدم فرض القيود غير التعريفية , وتختلف النسبة المئوية والمدة الزمنية في التخفيض بين الدول المتقدمة والنامية والاقل نمو , اذ يتم تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 36% أي بواقع 6%في الدول المتقدمة وعلى مدار ست سنوات منذ بدء سريان منظمة التجارة العالمية, بينما يتم تخفيض التعريفة الجمركية للدول النامية بنسبة 24% أي بواقع 2,4%وخلال عشر سنوات . اما بالنسبة للدول الاقل نموا فلا يلزمها بأجراء تخفيضات على وارداتها في السلع الزراعية (يونو واسماعيل,3,2010).

ب-الدعم المحلي : نصت اتفاقية الزراعة على تنظيم الدعم المحلي للإنتاج الزراعي دون الغائية, بما يتيح للدول الاعضاء وضع سياسات زراعية متوافقة مع احتياجاتها المتنوعة , ويتم هذا التنظيم من خلال الربط رسميا بين السياسات الزراعية المحلية والسياسات التجارية الخارجية .اذ نصت الاتفاقية على تخفيض الدعم المحلي المقدم للمنتجين الزراعيين من الدول الاعضاء, وقد فرقت اتفاقية الزراعة بين عدة اشكال من انواع الدعم المحلي مستندة الى معيار الاثار المشوهة للتجارة , واستنادا الى هذا المعيار تم تقسيم الدعم المحلي للإنتاج الزراعي على وفق درجة تشويهه لتجارة السلع الزراعية ضمن نطاق ما يعرف (صندوق الدعم) الى الاقسام التالية (Anderson Martin,221,2006)-:

-الدعم الزراعي المشوه للتجارة الخاضعة للتخفيض (الصندوق الاصفر) : هو مجموعة الدعم المقدم من الحكومة للقطاع الزراعي ,مثل دعم اسعار بعض المنتجات بمقدار يفوق سعرها الحقيقي او تقديم خدمات, ويعتبر هذا النوع من الدعم اكثر انواع الدعم تشويها للتجارة الزراعية , لأنه لا يعبر عن التكاليف الحقيقية للإنتاج . وقد نصت اتفاقية

الزراعة على التخفيض الجوهري لهذا الدعم بنسبة 20% على مدار ست سنوات ابتداء من تاريخ انشاء المنظمة بالنسبة للدول المتقدمة , وبنسبة 13.3% على مدار عشر سنوات بالنسبة للدول النامية.

-الدعم الزراعي المشوه للتجارة والمسموح به وفقا لشروط معينة (الصندوق الازرق) : ويشمل هذا النوع انواع الدعم المقدمة ضمن اطار برامج الحد من الإنتاج , وهو يؤثر سلبا على تدفق التجارة الزراعية ولكن بنسبة اقل من الصندوق الاصفر , ويسمح لهذا النوع من انواع الدعم ولكن وفق شروط معينة , مثل ان تكون هذه المدفوعات قائمة على اساس مساحة مزروعة محددة او انتاج محددة او تكون مقدمة على اساس 85% او اقل من مستوى الانتاج في مدة الاساس , او ان تكون مقدمة في مجال الثروة الحيوانية على اساس عدد ثابت من الحيوانات.

-الدعم الزراعي غير المشوه للتجارة(الصندوق الاخضر) : وهو من اشكال الدعم التي لا تؤدي الى تشوهات في التجارة , مثل النفقات الحكومية على البحوث العلمية او مكافحة الآفات والوقاية من الامراض النباتية . ولا تتعلق هذه النفقات بدعم الاسعار ولا تكون موجهة الى منتجات معينة بل تشمل كافة القطاعات الزراعية بدون تمييز . وقد منحت اتفاقية الزراعة معاملة خاصة للدول النامية الاعضاء, من خلال السماح لهم بتقديم دعم للاستثمارات الزراعية الخاصة ببرامج التنمية , والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المتاحة للمنتجين الزراعيين محدودي الدخل , ضمن تدابير الصندوق الاخضر .

ج- دعم الصادرات : بعد التوسع الكبير في دعم الصادرات من قبل الدول المتقدمة قبل اتفاقية جولة اوروجواي من اجل السيطرة على الاسواق العالمية , فقد نصت الاتفاقية على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية , وبتخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية بنسبة 36% من قبل الدعم الاجمالي للصادرات وبنسبة 21% من كمية الصادرات التي يتم دعمها ضمن فترة الاساس 1986 -1990 وهذا بالنسبة للدول المتقدمة على مدى6 سنوات , اما بالنسبة للدول النامية فيتم تخفيض ما يعادل 24% من قيمة الدعم الاجمالي للصادرات , و 14% من كمية الصادرات على مدى 10 سنوات , بينما الدول الاقل نموا غير مطالبة بأجراء تخفيضات في دعم الصادرات الزراعية (الجبوري ,8,2006).

- **اتفاقيات التجارة في المنسوجات والملابس**

تعتبر التجارة الدولية في المنسوجات والملابس من اكثر الموضوعات اثارة للجدل والخلاف بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية خصوصا بين الدول المتقدمة والنامية , ويرجع سبب الخلاف الى ان تجارة المنسوجات الدولية تخضع لنظام الحصص الثنائية التي تم الاتفاق عليها في اطار اتفاقية الالياف المتعددة المبرمة عام 1974م حيث كانت تسمح هذه الاتفاقية للبلدان المستوردة باللجوء الى استعمال نظام الحصص وفرض القيود الجمركية وغير الجمركية من اجل حماية انتاجها الوطني من المنافسة الاجنبية . وقد وضعت اتفاقية المنسوجات والملابس اطارا للأنهاء التدريجي

خلال عشر سنوات لاتفاقية الالياف المتعددة ودمجها مع قواعد الجات 1994 م , ويتم هذا الدمج في اربع مراحل هي:

-المرحلة الاولى: تدخل حيز التنفيذ في 1 يناير عام 1995م لدمج المنتجات المختارة في قائمة متفق عليها بحيث تشكل نسبة 16 % من الحجم الكلي للواردات والمنسوجات والملابس.

-المرحلة الثانية : وتتمثل في دمج منتجات تشكل فيما لا يقل عن 17 بالمئة من حجم الواردات خلال السنوات الثلاث من عام 1995م وحتى عام 1998م.

-المرحلة الثالثة : تتمثل في دمج منتجات تشكل فيما لا يقل عن 18% على ان يتم هذا الدمج خلال السنوات الاربع من عام 1998م الى عام 2002م.

-المرحلة الرابعة : ويتم في هذه المرحلة دمج كل المنتجات الاخرى والتي تشكل 94% من حجم الواردات خلال السنوات الثلاث المتبقية من الفترة الانتقالية.

- **اتفاقيات التجارة في السلع الصناعية**

لم يكن التوصل لاتفاق بشان تجارة السلع الصناعية على نفس الصعوبة التي مرت بها المفاوضات الاخرى, لان الدول الصناعية المتقدمة كانت مستعدة للتوصل لاتفاق بهذا الصدد , وقد اسفرت جولة اوروجواي عن تخفيض في التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية المتقدمة من السلع الصناعية بنسبة 38% في المتوسط . الامر الذي يهبط بمستوى التعريفة من 6,3 الى 3,9% في المتوسط , أي مستوى التعريفة على واردات الدول الصناعية المتقدمة بعد جولة اوروجواي سيكون في حدود ربع ما كان عليه في اواخر الاربعينات, بالإضافة الى انه هناك نسبة كبيرة من المنتجات الصناعية مسموح بدخولها اسواق البلدان المتقدمة من دون رسوم جمركية ,كالأدوية ,ومعدات البناء ,والمعدات العلمية ,ولعب الاطفال, والمنتجات الخشبية , وبالتالي يقدر بعد جولة الأورجوايان ترتفع نسبة واردات الدول الصناعية من الدول النامية التي تدخل معفاة من الرسوم الجمركية من22% الى 45% نتيجة تخفيض الناتج من جولة الاوروجواي في تعريفات السلع الصناعية , ومن الجدير بالذكر ان الدول النامية قد قدمت تنازلات مهمة في مجال خفض التعريفات الجمركية , وتحرير التجارة بالنسبةللسلع الصناعية وذلك في اطار برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي . وهذه التخفيضات لا تقل ان لم تزد عما قدمته الدول الصناعية في كثير من الحالات .(العيسوي,2001,69-70).

- **اتفاقيات التجارة في الخدمات**

تعتبر هذه الاتفاقية هي الخطوة الاولى نحو ادماج قطاع الخدمات ضمن اتفاقيات الجات وتنظيمها على المستوى الدولي من خلال مبادئ قانونية وقواعد أقتصادية متعددة تجسد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات. ويرجع سبب ادماج

قطاع الخدمات في التجارة الدولية الى ان هناك من الانشطة الخدمية التي تلعب دورا هاما في الاقتصادات الوطنية وعدم مقدرة هذه الانشطة الخدمية على ايجاد مكان لها في التجارة الدولية , وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من العناصر الايجابية التي تعتبر حافزا للدول النامية على التكامل الاقتصادي , خاصة من حيث المرونة او المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية فيما بينها بالإضافة الى السماح بالدعم المحلي لقطاع الخدمات من اجل تشجيع الانتاج الخدمي الوطني (الصرن,59,2001) . وقد استندت اتفاقية التجارة في الخدمات على مجموعة المبادئ التي يجب ان تراعى عند تطبيق هذه الاتفاقية ومن هذه المبادئ (المحيشي,241,2008).

- مبدا الدولة الاولى بالرعاية
- مبدا الشفافية
- التكامل الاقتصادي
- اتفاقية تكامل اسواق العمل
- القواعد والاجراءات المحلية
- الاحتكار والموردون الوحيدون للخدمات
- مبدا زيادة مشاركة الدول النامية

0.2 الاثار الاقتصادية لسياسة منظمة التجارة العالمية (WTO) على الدول المتقدمة

ان السياسة التي تعمل بها منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير التجارة الدولية تتوافق مع الاسس التي بني عليها النظام الرأسمالي الذي يعمل وفق نظام الية السوق وتنظيم العلاقات الاقتصادية وفقا للعرض والطلب, الامر الذي ولد لديها خبره في مجال المنافسة الدولية , وبناء على ذلك فأن اغلب المعنيين بالشؤون الاقتصادية يؤكدون على ان السياسة التي تعمل بها منظمة التجارة العالمية في ادارة التجارة الدولية تصب في صالح الدول المتقدمة . ومن ناحية اخرى فان معرفة السياسة التي تعمل بها منظمة التجارة العالمية مرتبط بفهم قراراتها والتي تعمل على تفعيلها من خلال اهداف ومبادئ ورثتها من الجات وأضافت اليها أهداف ومبادئ جديدة تتفق مع الواقع الجديد الذي تحقق بعد نشوئها.

ومما لاشك فيه ان لسياسة منظمة التجارة العالمية اثار اقتصادية على جميع الدول الاعضاء, سواء اكانت متقدمة ام نامية . حيث سيقتصر هذا المبحث على توضيح اثار سياسة المنظمة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول المتقدمة , القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات, عن طريق اخذ عينة تتكون من ثلاث دول متقدمة هيالولايات المتحدة الامريكية واستراليا واليابان انضمت جميعها في سنة واحدة هي سنة تأسيس المنظمة 1995 , ومعرفة مدى مساهمة القطاعات الرئيسية الثلاث في القيمة المضافةGDP/ قبل الانضمام وبعد الانضمام .

اولا: القطاع الصناعي

ان الاقتصاد هو شريان الحياة بالنسبة للدول واهم عوامل تطورها ولهذا فأن الدول المتقدمة التي بلغت مرحلة متقدمة من التطور الصناعي والتجاري تمر بين فترة واخرى بركود اقتصادي في اسواقها لأسباب محلية او دولية , ومن هذا المنطلق نجد دائما ان الدول المتقدمة تبحث عن منافذ عالمية لتحريك اقتصاداتها الراكدة , وقد وجدت هذه الدول في السياسة المتبعة من قبل منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة والمتمثلة بمبادئها واتفاقياتها خير متنفس لمشاكلها الاقتصادية , فمن خلال مبادئ الجات ووريثتها منظمة التجارة العالمية حققت الدول المتقدمة مكاسب على مستوى القطاع الصناعي منها-:

اسفرت جولة اوروجواي عن اتفاق يقضى بموجبه تسهيل عملية دخول السلع المصنعة للأسواق العالمية من خلال اجراء خفض في التعريفة الجمركية على واردات الدول الصناعية بنسبة 38% في المتوسط وعلى مدار 6 سنوات ابتداء من تاريخ تأسيس المنظمة عام 1995 , ان مثل هذا التخفيض اسفر عن تنشيط الحركة الاقتصادية في الدول المتقدمة وتحقيق ارباح مادية كبيرة بسبب دخول الاسواق الجديدة.

الحصول على المواد الاولية والخامات المعدنية والسلع نصف المصنعة بأثمان رخيصة من الدول النامية لعدم قدرتها على استثمار موارده الطبيعية.

ان مقدرة الدول المتقدمة على انتاج سلع مصنعة ذات جودة عالية مكنها من السيطرة على الاسواق المحلية للدول النامية لعدم مقدرة الاخيرة على انتاج سلع ذات جودة عالية تستطيع منافسة منتجات الدول المتقدمة

اما عن الاثار السلبية على القطاع الصناعي للدول المتقدمة فهي قليلة , محدودة وتطغى عليها الايجابيات الكثيرة التي حصلت عليها الدول الصناعية الكبرى من جراء حرية التجارة الدولية , ويمكن تحديد اهم العوامل التي مكنت الدول المتقدمة من تقليل السلبيات بما يلي:

- ان الجولات التي عقدت خلال فترة الجات والتي تلتها في منظمة التجارة العالمية كانت تعقد من خلال تخطيط الدول المتقدمة لها , التي تضع القرارات وفق مصالحها الخاصة ولا تدخل السلبيات الا في نطاق ما يحصل من تنافسية بين هذه الدول على الاسواق العالمية.
- قدرة البلدان المتقدمة التي تمتلك الشركات متعددة الجنسيات ان تحد من الاثار السلبية للمنظمة , لان المفاوضات التي تمت والتي ستتم في اطار الجات ومنظمة التجارة العالمية سوف لن تكون منصبة على حرية التجارة والمنافسة والتمتع بمزايا الحرية الاقتصادية بل تستند الى الصراع بين التكتلات الاقتصادية الكبرى الجديدة (الشمري ,78,2012).

ولبيان مدى تأثير الانضمام للمنظمة على مساهمة القطاعات الرئيسية الثلاث من القيمة المضافة للعينة المختارة قبل الانضمام تم اعداد الجدول التالي :

جدول (2)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي / GDP للدول المتقدمة المختارة قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (نسبة مئوية)

السنوات / الدول	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الولايات المتحدة الامريكية	32,8	31,7	31,5	31	29,5	29,3	29,7	28,7	28	26,5	25,8	25,6	26,2
استراليا	35,9	36,5	37	36,9	34,5	33	31,5	31,5	29,6	29,1	28,9	29,1	28,8
اليابان	40,6	39,7	40,1	39,8	39,2	39,2	39	38,9	39,5	39,1	38,2	36,6	35,2

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

– المكتبة الافتراضية

World Development Indicators,World Bank, different years.

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ ان القيمة المضافة للقطاع الصناعي / GDP في الدول المتقدمة قبل الانضمام شكلت انخفاضا ملحوظا, حيث كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية (32,8%) لعام 1982 واستمرت بالتذبذب والانخفاض حتى وصلت الى (26,2%) في عام 1994 , اما استراليا فقد بلغت القيمة المضافة نسبة (35,9%)لعام 1982 ثم شكلت ارتفاعا بسيطا في السنوات الثلاث التي تلتها ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك حتى استقرت عند (28,8%)في عام 1994 , وكذا الحال بالنسبة لليابان والتي بلغت فيها القيمة المضافة (40,6%)في عام 1982 ثم بدأت بالتراجع لتبلغ (35,2%) لعام1994 .

كما يشير الجدول (3) ان هناك انخفاضا ايضا في القيمة المضافة للقطاع لصناعي/ GDPلكل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان حتى بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية , ولكن الانخفاض كان بنسبة اقل مما كان عليه قبل انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية , في حين حققت استراليا ارتفاعبسيطبعد انضمامها فبعد ان كانت النسبة (28,1%) سنة 1995 ارتفعت الى (28,5%)سنة 2007 وهذا يشير الى ان السياسة المتبعة من قبل المنظمة تجاه القطاع الصناعي للدول المتقدمة قد خفضت من حدت التراجع للقيمة المضافة لهذا القطاع .

جدول (3)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي/GDP للدول المتقدمة المختارة بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (نسبة مئوية)

السنوات / الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007

الولايات المتحدة الامريكية	26	25,8	25,5	24,6	24,4	24,2	23,5	23	22,7	22	22,5	22,6	22,4
استراليا	28,1	28	27,7	27	26,9	27	26	26,8	26	26,4	27	28	28,5
اليابان	34	33,8	33,9	33,3	33	32,1	31	30,3	30,2	30,6	30,2	29,5	29

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

World Development Indicators ,worldBank ,different years.

ثانيا: القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية في الدول المتقدمة والنامية على السواء, و كان يحظى بمعاملة خاصة من الدول المتقدمة من خلال وسائل الحماية والدعم المقدم لهذا القطاع , فخلال المدة التي سبقت الاعلان عن منظمة التجارة العالمية رفضت الدول المتقدمة وخاصة الاوربية ادخال القطاع الزراعي في اتفاقية الجات خوفا من منافسة السلع والمنتجات الزراعية للدول النامية . ولكن بعد ان اخذت اغلب الدول النامية تعاني من نقص في انتاجها الزراعي ادخلت ولأول مرة المنتجات والسلع الزراعية في جولة الاوروجواي التي اسفرت عن مجموعة الاجراءات الخاصة بالزراعة , منها تحويل كافة القيود غير التعريفية الى رسوم جمركية وبتنفيذ ذلك سترتفع نسبة عدد الرسوم الجمركية التي ستلتزم بها الدول المتقدمة من (81%) قبل الاتفاق الى (95%) من اجمالي استيراداتها الزراعية بعد الاتفاق , كما تلزم الاتفاقية الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة (36%) وعلى مدار 6 سنوات , وان تخفض الدول المتقدمة الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية بنسبة (20%) خلال 6 سنوات ايضا (محمود ,540,2007).

ويلاحظ من الجدول (4) ان القيمة المضافة للقطاع الزراعي/GDP شكلت انخفاضا ملحوظا في جميع الدول المتقدمة المختارة قبل الانضمام للمنظمة , ففي الولايات المتحدة الامريكية بلغت القيمة المضافة نسبة (3%) لسنة 1982 ثم بدأت بالتراجع والانخفاض حتى استقرت عند نسبة (1,8%)سنة 1994 ,اما استراليا فقد بلغت نسبة القيمة المضافة (4,5%) سنة 1982 ثم شكلت ارتفاعا واضحا خلال فترت الثمانينات لتبدأ بالتراجع خلال التسعينات حتى وصلت الى نسبة (3,6%) سنة 1994 ,ويسري الحال على اليابان التي بلغت نسبة القيمة المضافة فيها (3,5%) لسنة 1982 في حين بلغت النسبة (2,1%) سنة

جدول (4)

القيمة المضافة للقطاع الزراعي/GDP للدول المتقدمة المختارة قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (نسبة مئوية)

السنوات الدول	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الولايات المتحدة الامريكية	3	2	2,5	2,3	2,2	2,3	2	2,1	2	1,8	1,9	1,7	1,8
استراليا	4,5	6,2	5,5	5	5	5,2	5,3	4,8	4	3,5	3,8	3,8	3,6
اليابان	3,5	3,4	3,4	3,3	3,1	2,9	3,5	3,4	2,5	2,4	2,2	2,1	2,1

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

كما ويشير الجدول (5) ان القيمة المضافة للقطاع الزراعي /GDP استمرت بالانخفاض في الدول المتقدمة حتى بعد انضمامها الى المنظمة , فقد كانت القيمة المضافة لسنة 1994 وهي سنة انضمام هذه الدول للمنظمة (2%) و (3,9%) و (2%) ثم بدأت بالتراجع لتبلغ سنة 2007 نسبة (1,4%) و(3%) و (1,5%) لكل من امريكا واستراليا واليابان على التوالي .

جدول (5)

القيمة المضافة للقطاع الزراعي/GDP للدول المتقدمة المختارة بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (نسبة مئوية)

السنوات الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الولايات المتحدة الامريكية	2	1,8	1,7	1,3	1,2	1,2	1,1	1	1,4	1,3	1,3	1,5	1,4
استراليا	3,9	3,7	3,4	3,5	3,5	4	3,9	3,2	3,5	3,3	3,2	3	3
اليابان	2	1,9	1,7	1,8	1,8	1,8	1,7	1,8	1,6	1,7	1,7	1,6	1,5

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators,World Bank ,different years.

ثالثا: قطاع الخدمات

تعتبر اتفاقية الخدمات من اهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية , نظرا لان الخدمات لم تكن مشمولة سابقا في اتفاقية الجات 1947 , التي اقتصرت على تجارة السلع فقط , ومع بداية المفاوضات التي جرت خلال جولة الاوروجواي 1986 دخلت تجارة الخدمات في تلك المفاوضات وللمرة الاولى بطلب من الولايات المتحدة الامريكية وبمشاركة دول المجموعة الاوربية . فقد سعت هذه الدول الى ادخال تجارة الخدمات في النظام التجاري العالمي . الا ان طلب هذه الدول لم يحظ بالقبول من كافة الاعضاء في الجات خاصة الدول النامية التي تعاني من ضعف في البنية الانتاجية للقطاع الخدمي , لأنها رأت في ذلك تحقيقا لمصالح الدول المتقدمة على حساب مصالحها , وهكذا لم تتوصل مفاوضات جولة الاوروجواي الى معالجة نهائية لتجارت الخدمات وإنما اكتفت باتفاق عام حولها يمثل مدخلا لاحقا يقود الى تحرير اوسع لتجارة الخدمات .

كما تحتل تجارة الخدمات مركزا مهما في التجارة العالمية فهي تشمل التجارة في مجالات عديدة(الاتصالات, التعليم, الصحة, السياحة , خدمات مصرفية ,خدمات نقل , خدمات مالية , خدمات قانونية , خدمات محاسبية ,خدمات هندسية ...الخ) وقد بلغ حجم التجارة العالمية للخدمات (1415) مليار دولار أي ما يعادل خمس التجارة العالمية الكلية لعام 2000, وتستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الاكبر من تجارة الخدمات فقد بلغت صادرات الخدمات في كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي واليابان وكندا (939) مليار دولار أي ما يعادل ثلث صادرات العالم لعام 2000, وبالاعتماد على المبادئ العامة التي تسري على جميع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي الدولة الاولى بالرعاية والمعاملة الوطنية اذ ان كل دولة منتمية للمنظمة تمنح شروط معاملة متساوية لجميع الاطراف , كما انها ملزمة بمعاملة خدمات الدول الاخرى معاملة الخدمة المحلية (المهايني ,17,2008).

ويعتبر البعض ان المبادئ التي تطبقها المنظمة منحازة للدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية , فقد اقرت الاتفاقية ان تكون طريقة توريد الخدمات الاكثر شيوعا والمتمثلة في الوجود التجاري في اسواق الدول المتقدمة وهي طريقة لا يمكن ان تستفاد منها الدول النامية , وانما المستفيد الاساسي من هذه الطريقة هو الدول المتقدمة فقط لارتفاع تكاليفها (محمود,780,2007)

ويلاحظ من الجدول رقم (6) ان القيمة المضافة لقطاع الخدمات/GDPفي كل من امريكا واستراليا واليابان شكل ارتفاعا واضحا على عموم الفترة (1982-1994) التي تمثل الفترة التي سبقت انضمام الدول المتقدمة الى منظمة التجارة العالمية .

وينطبق الوصف على الجدول رقم (7) فقد شكلت القيمة المضافة لقطاع الخدمات/GDPارتفاعا ايضا لكافة الدول المتقدمة المختارة للفترة (1994-2007) التي تمثل فترة ما بعد الانضمام .

جدول (6)

القيمة المضافة لقطاع الخدمات/GDP للدول المتقدمة المختارة قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمة (نسبة مئوية)

السنوات الدول	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الولايات المتحدة الامريكية	64,2	66,3	66	66,7	68,3	68,4	68,3	69,2	70	71,7	72,3	72,7	72

استراليا	59,6	57,3	57,5	58,1	60,5	61,8	63,2	63,7	66,4	67,4	67,3	67,1	67,6
اليابان	55,9	56,9	56,5	56,9	57,7	57,9	57,5	57,7	58	59,4	59,6	61,3	62,7

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

جدول (7)

القيمة المضافة لقطاع الخدمات/GDP للدول المتقدمة المختارة بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (نسبة مئوية)

السنوات الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الولايات المتحدة الامريكية	72	72,4	72,8	74,1	74,4	74,6	75,4	76	75,9	76,7	76,2	75,9	76,2
استراليا	68	68,3	68,9	69,5	69,6	69,9	70,1	70,2	70,5	70,6	69,8	69	68,6
اليابان	64	64,3	64,4	64,9	65,2	66,1	67,3	67,9	68,2	67,7	68,1	68,9	69,5

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

0.3 الاثار الاقتصادية لسياسة منظمة التجارة العالمية(WTO) على الدول العربية

بالرغم من التحديات الكثيرة التي قد تواجهها الدول العربية جراء دخولها في منظمة التجارة العالمية فأنها تسعى للانضمام للمنظمة باعتبارها امر واقعا واملا منها في تحقيق التنمية الاقتصادية في المستقبل من خلال الاستفادة من مبادى منظمة التجارة العالمية , وقد بلغ عدد الدول العربية المنظمة الى منظمة التجارة العالمية 12 دولة هي (البحرين ومصر وتونس والمغرب والكويت وعمان والاردن وموريتانيا و وجيبوتي و الامارات وقطر والسعودية) و6 دول بصفة مراقب هي (الجزائر والعراق ولبنان وليبيا والسودان واليمن) حتى العام 2010 من اصل 22 دولة عربية(*),وبما ان الدول العربية تنتمي الى الدول النامية فان السياسة المتبعة من قبل المنظمة على الدول النامية تسري على الدول العربية , ومن اجل معرفة اثر سياسة منظمة التجارة العالمية على الدول العربية وتحديدا القطاعات الرئيسة الثلاث الصناعة والزراعة والخدمات تم اخذ عينة تتكون من ثلاث دول عربية هي مصر والمغرب وتونس انضمت جميعها في سنة واحدة , ومقارنة مساهمة القطاعات الرئيسية الثلاث في القيمة المضافة /GDP قبل الانضمام و بعد الانضمام .

اولا: القطاع الصناعي

يلعب القطاع الصناعي دورا هاما وفعالا في اقتصاديات الدول العربية, حيث يساهم في توفير فرص عمل لعدد كبير من الايدي العاملة مما يساعد بالقضاء على البطالة , ويساهم ايضا بشكل كبير في تحسين وضع الميزان التجاري , وقد بلغت الصادرات العربية من السلع الصناعية نسبة (4%) من الصادرات العالمية تمثل صادرات النفط الخام والسلع التموينية (75%) منها, وتتجه الصادرات العربية من السلع المصنعة الى الدول الاوربية بشكل اساسي(الصرن ,54,2001) .

وعلى الرغم من ان الصناعة العربية حققت خلال العقود الاربعة الماضية انجازات كثيرة, الا انها لازالت تعتبر ناشئة وقاصرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية , فهي تسهم بنسبة قليلة من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ككل , فقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (245,470) و (159,035) و (268,931) مليون دولار للأعوام 1980 و1990 و2000 على التوالي , كما تعاني الصناعة العربية عامة من ضعف الانتاج من الناحيتين الكمية والنوعية وهيمنة الصناعات الخفيفة التي تشكل ما يقارب نصف الانتاج الصناعي , بينما تمثل الصناعات الوسيطة ثلث الانتاج الصناعي العربي , في حين تمثل الصناعات الرأسمالية الثقيلة النسبة القليلة المتبقية ,اذ لم تتمكن الدول العربية من تحقيق انجازات تذكر في هذا المجال تسهم في تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية والتخصص في انتاج سلع ذات جودة عالية تستطيع المنافسة في الاسواق الخارجية , كما تعاني الصناعة العربية ايضا من تدني الانتاجية لعدم امتلاكها التكنلوجيا الحديثة وقلة العمالة المهرة اذ ان متوسط الانتاجية للعامل الصناعي العربي يعادل خمس ما هو عليه في كوريا , وسبع انتاجية العامل الياباني في عام 1999 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد,84,2004) .

تواجه الصناعات العربية وبخاصة صناعة المنسوجات والملابس تحديات كثيرة على الصعيد العالمي , فقبل جولة الاوروجواي كانت الدول الصناعية الكبرى تفرض قيودا كمية على وارداتها من المنسوجات والملابس استنادا الى اتفاقية الالياف المتعددة المبرمة عام 1974 لغرض حماية صناعاتها المحلية من منافسة سلع البلدان النامية , مما الحق الضرر بالبلدان النامية ومنها العربية التي يتجه القسم الاكبر من صادراتها الى الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية (المهايني ,14,2008) .

وخلال المفاوضات التي جرت في جولة الاوروجواي قررت البلدان المتقدمة التخلي عن اتفاقية الالياف المتعددة ولكنها طلبت ثمنا لذلك وهو تحرير قطاع صناعة المنسوجات والملابس , وعلى هذا الاساس تم استبدال اتفاقية الالياف المتعددة باتفاقية المنسوجات

(*)الدول العربية الاخرى (جزر القمر , سوريا , فلسطين , الصومال)

والملابس التي لم تحرر تجارة هذه السلعة بشكل كلي ونهائي بل يتعين ان يمر التحرير بأربعة مراحل وعلى مدار عشر سنوات يتم خلالها وعلى التوالي تحرير (16%) و (17%)و (18%) و(49%) من قيمة الواردات الكلية لتلك السلعة(لاداس ,120,2006) .

ومن اجل توضيح اثر سياسة المنظمة على القطاع الصناعي العربي سيتم مقارنة القيمة المضافة/GDP لهذا القطاع للدول العربية المختارة قبل انضمامها الى منظمة التجارة العالمية مع القيمة المضافة لهذ القطاع بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالميةمن خلال الجدولين (8) و(9) .

يبين الجدول (8) ان هناك انخفاضا بسيطا في القيمة المضافة للقطاع الصناعي/GDPفي جميع الدول العربية المختارة قبل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية , فقد كانت النسبة في مصر (32%) سنة 1982 ثم استمرت النسبة بالتذبذب والانخفاض لتصل الى (31,7%) سنة 1994 , اما المغرب فبلغت النسبة(32%) عام 1982 وبعدها شكلت ارتفاعا ملحوظا في السنوات الاربع التي تلت سنة 1982 ثم بدأت بالتراجع لتصل الى(30,1%) سنة 1994, ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة لتونس فقد كانت النسبة (31,1%) لسنة 1982 وارتفعت في السنوات الثلاث التي تلتها ثم تراجعت لتبلغ نسبة(29,2) سنة 1994 .

جدول (8)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي/GDP في الدول العربية المختارة قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(نسبة مئوية)

السنوات الدول	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
مصر	32	31	29,8	29,3	29	28,9	29,3	29,5	29	29,1	29,9	30,8	31,7
المغرب	32	33,2	33,3	33,4	32,3	32,9	33,5	33,3	32	30,8	32,3	32,3	30,1
تونس	31,1	32,5	33,5	32,7	30,5	29,5	30,7	31,3	29,5	29	28,5	28,2	29,2

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

جدول (9)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي/GDP في الدول العربية المختارة بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (نسبة مئوية)

السنوات الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مصر	32	31,8	32,6	32,6	32,5	33	33,2	34,6	35	37	37,2	37,7	38
المغرب	33,2	31	32,1	31,6	31,9	30,8	31,1	30,3	30,2	30,6	29,9	28,5	28
تونس	29,5	28,5	28,6	28,4	28,2	29,6	28,9	29,5	28,3	27,6	28,6	28,5	29

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

اما المدة التي تلت انضمام الدول العربية للمنظمة فقد شكلت تذبذبا ما بين الدول المختارة في مقدار القيمة المضافة للقطاع الصناعي/GDP كما يبين ذلك الجدول (9) , فكانت النسب في مصر (32%)لعام1995 ثم شكلت ارتفاعا ملحوظا حتى وصلت الى (38%) لعام 2007 , اما المغرب فشكلت القيمة المضافة انخفاضا ما بين العام 1995 التي بلغت فيها النسبة (33,2%) والعام2007 التي بلغت النسبة فيها (28%),اما تونس فشكلت القيمة المضافة استقرارا نسبيا ما بين عامي(1995-2007)فقد كانت النسبةفيها (29,5%)و(29%)على التوالي. ويلاحظ من خلال استقراء ارقام الجدولين السابقين ان هناك تباين في مقدار أثر سياسة المنظمة على القطاع الصناعي للدول العربية المختارة فكانت الاثار ايجابية على مصر وكذا الحال بالنسبة لتونس التي شكلت استقراراً نسبياً في القيمة المضافة بعد الانضمام بعد ان شكلت انخفاضا قبل الانضمام في حين كان الامر مغايراً في المغرب التي تأثرت سلبا بسياسة المنظمة .

ثاني: القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي دورا هاما في الاقتصادات العربية نطرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الاولية , وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل تصل الى ثلث القوة العاملة, بالإضافة الى وجود مؤشرات كثيرة زادت من اهمية هذا القطاع اهمها زيادة العجز الغذائي للدول العربية خلال العقود الاخيرة , ويساهم القطاع الزراعي في تحسين الميزان التجاري , فعلى سبيل المثال حقق الميزان التجاري للدول العربية تحسنا ملحوظا عام 2001 حين انخفضت الواردات الزراعية بنسبة 7,7 % ومن ثم تراجع العجز التجاري الزراعي من (22,6)مليار دولار تقريبا الى (20,3)مليار دولار تقريبا أي بتراجع بلغت نسبته حوالي (9,9%) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد,31,2003) .

ان من المؤكد ان تتأثر الزراعة العربية ايجابا وسلبا بالسياسة المتبعة من قبل منظمة التجارة العالمية في ادخال الزراعة في عملية تحرير التجارة الدولية , غير ان درجة التأثر تختلف من دولة عربية لأخرى معتمدا على درجة تأثر هيكل صادراتها وارداتها بلوائح وقوانين المنظمة . ومن المكاسب التي يمكن للدول العربية ان تحققها جراء تحرير التجارة الدولية وكالاتي:-

1- استفادة الدول العربية التي تعتمد على الصادرات الزراعية من تحرير اسواق الدول المتقدمة المستوردة للمنتجات الزراعية بسبب تخفيض القيود الجمركية بنسبة (36%) خلال6 سنوات امام واردات الدول المتقدمة , مما يساعد على نفاذ صادرات البلدان النامية ومنها العربية الى اسواق الدول المتقدمة .

2- استفادة الدول العربية من ضبط قواعد السلوك فيما بينها, ومن وضع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية استنادا الى القواعد العامة التي وردت في اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

اما اهم التحديات التي يمكن ان تواجهها الدول العربية بسبب تحرير القطاع الزراعي فهي :

1- ان تحرير التجارة الدولية سوف يؤدي الى زيادة حدة المنافسة للصادرات العربية امام المنتجات الاجنبية .

2- ارتفاع اسعار الواردات العربية من المواد الغذائية بسبب تخفيض الدعم عن بعض المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة , مما يؤدي الى زيادة قيمة وارداتها الزراعية , وتدهور معدلات التبادل التجاري الخاص بها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد,54,2001).

يبين الجدول (10) ان القيمة المضافة للقطاع الزراعي /GDPكانت متذبذبة القيمة بين الدول العربية قبل انضمامها الى منظمة التجارة العالمية , فقد بلغت النسبة (16%) في مصر لسنة 1982 ثم ازدادت بعدها لتصبح (17,2%)سنة 1994 , وكذا الحال في المغرب التي بلغت فيها النسبة (15,3%) سنة 1982 لتبدأ بالزيادة بعد ذلك لتصل الى (18,2%) سنة 1994 . ولكن الحال مغاير بالنسبة لتونس التي بلغت فيها النسبة (14,4%) لسنة 1982 وتراجعت لتبلغ (12,5%) سنة 1994.

جدول (10)

القيمة المضافة للقطاع الزراعي/GDP في الدول العربية المختارة قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(نسبة مئوية)

السنوات الدول	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
مصر	16	18,1	18	18,5	19,1	20,3	19,7	19,2	19	18,8	18,3	17,6	17,2
المغرب	15,3	15,1	15	16,6	19,1	15,4	17,2	17,2	18	20,1	15,4	14,7	18,5
تونس	13,1	12,4	14,2	15,8	13	16,5	11,8	12,9	16,1	16,7	16,1	14,7	12,5

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

كما يبين الجدول (11) ان نسبة القيمة المضافة للقطاع الزر اعي /GDPفي مصر تراجعت بعد انضمامها للمنظمة, فقد بلغت النسبة سنة انضمامها (17%) متراجعة بعد ذلك لتصل الى (13,8%) سنة 2007 , اما في المغرب فشكلت تذبذبا في السنوات التي تلت انضمامها بعد ان حققت زيادة ملحوظة قبل الانضمام ,فقد بلغت النسبة سنة الانضمام (14,6%) ثم بدأت بالزيادة بشكل تدريجي حتى عام 2003 لتبدأ بالانخفاض لتصل الى(14%) سنة 2007 , ويسري الحال على تونس فقد بلغت النسبة (14,4%) في سنة انضمامها لتتراجع الى (13,8) سنة 2007 , وبتحليل ارقام الجدولين السابقين يتضح ان الدول العربية قد تأثرت سلباً بالسياسة المتبعة من قبل المنظمة في مجال تحرير تجارة السلع الزراعية وهذا يشير على تخلف القطاع الزراعي العربي وعدم قدرته للتأقلم مع لوائح وقوانين منظمة التجارة العالمية .

جدول (11)

القيمة المضافة للقطاع الزراعي/GDP في الدول العربية المختارة بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(نسبة مئوية)

السنوات الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مصر	17	17,6	17,5	16,9	17,1	17	16,6	16,1	16	15	14,7	14	13,8
المغرب	14,6	19,3	16,3	17,2	15,4	15,0	15,4	16,2	16,5	15,3	14,2	13,9	14
تونس	14,4	13,7	13,2	12,6	13	12,4	11,6	10,3	12,0	12,4	11,9	15	13,8

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

ثالثا: قطاع الخدمات

يشكل القطاع الخدمي ركيزة اساسية من ركائز الاقتصادات العربية نظرا للدور الهام والبارز الذي يلعبه على مستوى التجارة الخارجية للدول العربية , حيث يساهم في المتوسط بحوالي (24%) من اجمالي التجارة العربية للسلع والخدمات وهي نسبة تقارب المتوسط العالمي لمساهمة تجارة الخدمات في التجارة العالمية والبالغ (25%) , كما يبلغ اجمالي تجارة الخدمات (صادرات + واردات) نسبة تزيد عن (20%) من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية . لكن هناك تفاوتا في حجم تجارة الخدمات بين الدول العربية وكذلك بين الصادرات والواردات, ويعزى ذلك الى طبيعة اقتصاد كل دولة وتطور قطاع الخدمات فيها , وتشير البيانات المتاحة عن التجارة العربية للخدمات ان بعض الدول العربية تشكل فيها تجارة الخدمات نسبة اكبر من تجارة السلع كما هو الحال في كل من مصر والمغرب وتونس(التقرير الاقتصادي العربي الموحد,206,2003) .

ونظرا لأهمية تجارة الخدمات في النشاط الاقتصادي للدول العربية, وبعد انضمام اغلب الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية فأن اغلب المعنيين بالشؤون الاقتصادية يؤكدون على تأثر التجارة العربية في الخدمات بالسياسة المتبعة من قبل المنظمة في مجال تحرير تجارة الخدمات , فمن المتوقع ان تكون اثارها كبيرة على الدول العربية وذلك لضعف البنية الانتاجية لقطاع الخدمات واعتماد تجارتها الخارجية على منتجات كثيفة العمالة مما يجعل قدرتها على المنافسة على المستوى المحلي او الدولي محدودة , اضافة الى سيطرة الدول المتقدمة على الشركات متعددة الجنسية التي تحظى بالقسم الاكبر من تجارة الخدمات في العالم لمقدرتها العالية والسريعة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (دهش ,266,2010) .

ومن ناحية اخرى قد تضمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية مجموعة من الايجابيات للدول النامية , منها اعطاء البلدان النامية ومنها العربية كلا بمفرده قدرا مناسبا من المرونات لفتح عدد اقل من القطاعات الخدمية , ولتحرير انواع اقل من المعاملات والتوسع بشكل منتظم وتدريجي من النفاذ الى الاسواق بما يتناسب والاوضاع التنموية لكل بلد والسماح بالدعم لقطاع الخدمات والاستفادة من الاسواق الحكومية لتشجيع الانتاج المحلي الخدمي (الصرن,59,2001)

ومن خلال الجدول (12) يتضح ان القيمة المضافة لقطاع الخدمات/GDPللدول العربية قبل الانضمام للمنظمة شكل تذبذبا بين الدول العربية, فقد بلغت النسبة في مصر (52%) سنة 1982 لتتراجع الى (51,1%) لسنة 1994 , وينطبق الامر على المغرب فقد كانت النسبة(52,7%) لسنة 1982 لتتراجع الى (51,4%) لسنة 1994 , ويختلف الحال مع تونس فقد ازدادت فيها النسبة من (55,8%) سنة 1982 الى (58,3%) سنة 1994 .

وبتحليل أرقم جدول(13)التالي نلاحظ عدم اختلاف القيمة المضافة لقطاع الخدمات /GDPللدول العربية كثيرا بعد انضمامها, فقد استمرت النسبة بالانخفاض في مصر اذ كانت النسبة(51,0%) سنة 1995 وانخفضت الى (49%) سنة 2007 , كما استمرت النسبة بالزيادة في تونس من (57%) سنة 1995 الى(58%) سنة 2007 , اما المغرب فاختلف فيها الحال بعد الانضمام عما كان عليه قبل الانضمام فشكلت النسبة زيادة من(52,2%) سنة 1995 الى (58,1%) سنة 2007 .

جدول (12)

القيمة المضافة لقطاع الخدمات/GDP في الدول العربية المختارة قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(نسبة مئوية)

السنوات الدول	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
مصر	52	50,9	50,2	51,2	51,9	50,8	51	52,3	52	52,1	51,8	51,6	51,1
المغرب	52,7	51,6	51,7	50	48,6	51,8	49,3	49,5	50	49,1	52,3	53	51,4
تونس	55,8	55,1	52,3	51,5	56,5	54	57,5	55,8	54,4	54,3	55,4	57,1	58,3

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

جدول (13)

القيمة المضافة لقطاع الخدمات/GDP في الدول العربية المختارة بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(نسبة مئوية)

السنوات الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تونس	51	50,6	49,9	50	50,4	50	50,2	49,5	49	48	48,1	48,3	48,2
المغرب	52,2	50,6	51,6	51,2	52,7	54,2	53,5	53,3	53,5	54,1	55,9	57,6	58
	57	57,8	58,2	59	58,8	58	59,5	60,3	60,2	60	59,5	57,4	58,1

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

-المكتبة الافتراضية

-World Development Indicators ,World Bank ,different years.

الاستنتاجات

1- ان انضمام اغلب الدول الى منظمة التجارة العالمية وخاصة النامية التي تشكل اكثر من 70% من اعضاء المنظمة يدل على يقين هذه الدول بأن الاثار السلبية التي يمكن ان تواجهها جراء الانضمام اقل بكثير من الاثار السلبية التي يمكن ان تواجهها في حال بقائها خارج المنظمة خاصة وان المنظمة تشرف على حوالي 90% من التجارة العالمية باستثناء البترول كما تعتبر ثاني اكبر منظمة دولية بعد الامم المتحدة .

2- ان درجة تأثير سياسة منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء سواء كانت هذه الدول متقدمة ام نامية يختلف من دولة لأخرى اعتمادا على درجة تقدمها الاقتصادي والتكنلوجي وقدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية مما يدفع الدول الاقل استفادة الى العمل من اجل التقدم والتطور الاقتصادي لحماية مصالحها وامكانياتها .

3- ان المسار العام لمساهمة القطاعات الثلاث في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لعينة الدول المتقدمة لم يختلفبعد الانضمام عما كان عليه قبل الانضمام, في حين كان هناك تذبذبا في المسار العام بالنسبة لعينة الدول العربية بعد الانضمام عما كان علية قبل الانضمام كما يظهر ذلك في زيادة مساهمة القطاع الصناعي لمصر بعد الانضمام بعد ان شكل انخفاضا قبل الانضمام , وينطبق الحال بالنسبة لقطاع الخدمات في المغرب.

التوصيات

1- من الضروري ان تطور الدول العربية ان تطور نفسها وتعد عدتها من اجل النهوض والتقدم لمواكبة التطورات العالمية ,ومواجهة هذه التحديات عن طريق الانضواء تحت نطاق احد صور التكامل العربي (منطقة تجارة حرة او اتحاد جمركي) الامر الذي يكفل للدول العربية القدرة على المنافسة مع الدول المتقدمة والاعفاء من تطبيق نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما بينها طبقا للمادة 24 من اتفاقية الجات.

2- معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي العربي والعمل على تنويع القاعدة الانتاجية .

3- اذا ما ارادت الدول العربية ان تحقق مكاسب من انضمامها لمنظمة التجارة العربية في القطاع الزراعي عليها ان تعزز التعاون والتنسيق فيما بينها وفيما بينها وبين الدول النامية في مجال المفاوضات الخاصة بالزراعة , وان تؤكد اثناء المفاوضات على اهمية المنتجات والصادرات الزراعية لها, والمطالبة بمنحها مرونة اكبر في تنفيذ الالتزامات التي اسفرت عنها المفاوضات بما في ذلك النفاذ الى الاسواق .

4- على الدول العربية ان تتبعسياسة اصلاحية للقطاع الزراعي وذلك بهدف معالجة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية والسعرية التي حدثت بسبب التدخلات للدول في اسواق السلع والخدمات , كما استهدفت هذه السياسات تحقيق التنمية المتوازنة التي تحقق الكفاءة الاقتصادية بالتركيز على صغار المزارعين والمشروعات التي تعمل على زيادة القيمة المضافة .

5- اجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين لكافة القطاعات وتعديلها لتكون اكثر ملائمة مع لوائح وقوانين منظمة التجارة العالمية.

6- تطوير قطاع الخدمات العربية ووضع استراتيجيات اقتصادية واقعية ترفع من مستوى الاداء الاقتصادي وتقليل الفجوة التكنلوجية لمواجهة المنافسة غير المتكافئة التي تفرضها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات .

المصادرالعربية

أ- الكتب

ابو شرار , علي عبد الفتاح , 2010, " الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات " , الطبعة الاولى , دار الميسرة , عمان .

التكريتي , هيفاء عبد الرحمن ياسين , 2010 , " اليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي " , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , الاردن .

الصرن , رعد حسين , 2001 , " اساسيات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ", الطبعة الاولى , دار الرضا للنشر .

السلام , رضا عبد , 2011 , " العلاقات الاقتصادية الدولية في ضلال الازمات العالمية الاقتصادية " ,المكتبة العصرية للنشر والتوزيع , مصر .

العيسوي , ابراهيم , 2001 ," الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية", الطبعة الثالثة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت .

اللقماني , سمير , 2003 , " منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية " , الطبعة الاولى , دار المطبوعات للنشر , الرياض .

دهش , فاضل جواد , 2010 , " الاثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي " ,مطبعة العزة- بغداد.

رجب , مصطفى , 2009 , " العولمة ذلك الخطر القادم , اسبابها – تداعياتها – اثارها التربوية " , الطبعة الاولى , دار الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الاردن .

شحاته , محمد السانوسي محمد , 2007 , " التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة " , الطبعة الاولى , دار الفكر الجامعي , الاسكندرية .

عبد الحميد , عبد المطلب , 2005 , " الجات واليات منظمة التجارة العالمية من اوروجواي لسياتل وحتى الدوحة " ,الدار الجامعة , الاسكندرية .

عبد الحميد , عبد المطلب , 2006 , " العولمة الاقتصاديه- منظماتها – شركاتها – تداعياتها ", الدار الجامعة , الاسكندرية .

لاداس , بهاجيراث , 2006 , " مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية " , دار المريخ للنشر.

محمود , محمد عبيد محمود , 2007 , " منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية " , دار الكتب القانونية , مصر .

الرسائل والاطاريح الجامعية

الخطيب , رباح جميل سعد الدين , 2010 , " اثر قواعد منظمة التجارة العالمية في القدرة الاقتصادية التنافسية لمجموعات مختلفة من الدول" , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل.

الشعبي , محمد الصغير قاسم , 2004 , " تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية على صياغة الاستراتيجية الشاملة لمنظمات صناعة الادوية دراسة استطلاعية عن عينة من المديرين في شركات الادوية الاردنية " , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل .

ج – البحوث والدوريات

الجبوري , عبد الرزاق حمد حسين ,2006 , " دراسة الاثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية(WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية " ,مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد2 ,العدد4.

الجبوري , خليل محمد شهاب , 2007," مستقبل الاقتصادات العربية في ضل منظمة التجارة العالمية", الجامعة السورية الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا.

العبيدي , نهاد عبد الكريم احمد , 2010 , "جولة اورغواي وانعكاساتهاعلى الاقتصادات العربية" , مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 6 ,العدد 18 .

الحيالي , نعمان عباس ندا , 2006 ," منظمة التجارة العالمية والاقتصاديات النامية " , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد 13 , العدد 4 .

الشمري , اياد علي سلمان ورضا عبد الجبار ,2012 , " اثار منظمة التجارة العالمية WTO على الدول المنظمة اليها " , مجلة اداب الكوفة ,العدد 10 , السنة الرابعة .

يونو , الويسعبوش وشهاب احمد اسماعيل , 2011 , " اثار انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي " , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , السنة التاسعة , العدد 30 .

د- النشرات الرسمية

المهايني , محمد خالد , 2009 , " المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية " , منشورات المنظمة العربية للتنمية , القاهرة .

المحيشي , اسماعيل عبد المجيد , 2008 , " الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جولة الاوروجواي 1986 الى مؤتمر هونج كونج 2005 " , منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية , القاهرة .

الامنة العامة لجامعة الدول العربية ,صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد,للسنوات,2001,2003,2004.

لطفي , علي , 2007 , " التوجيهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية– الفرص والتحديات امام الدول العربية " , منشورات المنظمة العربية للتنمية , القاهرة .

هـ - الانترنت

حمشي , محمد , 2003 , منظمة التجارة العالمية واثارها على التنمية .
www.calameu.com/books/0008683/648doeb557def

المصادر الاجنبية

Anderson ,Kym and Will Martin , Agricultural Trade Reform & TheDoha DevelopmentAgenda,2005.

Kreinin,E. Mordechai ,International Economy ,A policy Approach ,Tenth Edition , 2006.

World Development Indicators ,World Bank ,United States ,different years .